﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥ وَلَهُۥٓ أَجۡرٌ كَرِيمٌ ١١﴾ [الحديد: 11]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قبلَها:

الـتَّرغـيـب في الصَّدقة بِبَيانِ ما أُعِـدَّ لأصحابِها مِـن عـظـيـمِ الجزاءِ

حينما أشارت الآية الفائتة أنّ للسّابقين فضلَ السّبق في العطاء، ووعدَت اللّاحقين جزيلَ الثّواب بحسن الاقتفاء، وأومئ إلى إمكان إلحاقهم بهم بصفاء السَّرائر، وصدق الولاء، فاستحكمت بذلك دواعي الجود والبذل؛ أثمر ذلك تسميةَ الصّدقة التي ظاهرُها إخراج بغَيْرِ عوض، باسْمِ القرض الذي يرجِعُ إلى صاحبِهِ؛ ترغيبًا فيها بما أُعدّ لها من جزاءٍ موفور، فكيف إذا تضاعَفَ ذلك الأجرُ أضعافًا مضاعفة[1]، فقال سُبحانَهُ: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقۡرِضُ ٱللَّـهَ قَرۡضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥ وَلَهُۥٓ أَجۡرٌ كَرِيمٌ﴾، فشتّان بين مَن يُعْطي الفاني للفاني، ومَن يُقْرِض الغنيَّ الوفيَّ الكريم المُعْطي!.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿يُقۡرِضُ﴾: فعل مضارع دالّ على الحال والاستقبال، والجذر اللّغويّ منه: (قرض)، والفعل منه ما كان قطعًا بالنّاب، والاسم منه يقَعُ على كلّ "ما يُلْتَمَسُ عليه الجزاءُ من صدقة، أو عمل صالح". والأصل في القاف والرّاء والضّاد دلالَتُهُ على القطع، كقَرْضِكَ الشّيءَ بالمقراض، وما تُعْطي الإنسانَ من مالِكَ؛ كأنّك تقطَعُ له شيئًا منهُ، والقَرْضُ: نوعٌ من القطع، فإذا قطعتَ مكانًا وتجاوزتَهُ؛ فقد قَرضتَهُ، وإذا دفعتَ مالًا لإنسانٍ بشرط ردّ بدَلِهِ؛ سمّي قرضًا[2]، والقرض في القرآن العظيم يُراد به الصّدقة، سواءٌ أكانت من باب الواجب أم

(1) البقاعي، نظم الدرر: 19/ 270.

(2) الخليل، العين، والأزهري، تهذيب اللغة، وابن فارس، مقاييس اللغة، والراغب، المفردات: (قرض).

المندوبِ، وسمّي قرضًا من باب المجازِ؛ إكرامًا للمتصدّقين به، وإلاّ فهو صدقَةٌ يَعودُ إليهم مُقابِلُهُ وبدَلُه؛ أي: ثوابه[1]. ومعنى ﴿يُقْرِضُ﴾ في الآية الكريمة: يُنْفِقُ في سبيل اللّه محتسبًا نفقتَهُ[2].

2) ﴿فَيُضَٰعِفَهُۥ﴾: فعل مزيد بالألف على زنة (فاعَلَ، يُفاعِل)؛ وهو دالّ على الحال والاستقبال، والجذر اللّغويّ منه: (ضعف)، والضِّعف: زيادة الشّيءِ بمِثْلِه، والأصل في الضّاد والعين والفاء: دلالتُه على الزّيادة على الشّيءِ مثلَهُ، يقال: ضعَّفتُ الشّيء تضعيفًا، وضاعَفْتُه مُضاعَفَة؛ وهو أن يُزاد على أصلِ الشّيء، فيُجعل مثله أو أكثر، وضَعّفتُ القومَ أضعفهم ضِعفًا؛ إذا كثّرتَهم، ويَرِد الضِّعف بمعنى مِثْلَي الشّيء لا مثلًا واحدًا[3]، والضِّعف عند العرب: المِثْلُ إلى ما زاد، وليس مقصورًا على المِثلين، وضِعفُ الشّيء: مثلُه، وضِعفاه: مثلاه، وأضعافُه: أمثالُه[4]. ومعنى فعل المضاعفة في قوله: ﴿فَيُضَٰعِفَهُۥ﴾ في الآية؛ هو أن يَزيدَهُم اللّهُ سبحانه على ما أنفقوا مثلَه، أو أكثر من ذلكَ[5].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

من ذا الذي يسارع إلى الإنفاق في سبيل اللّه، محتسبًا الأجرَ عند ربّه، متطلّعًا بثِقَةٍ إلى ما أعدّ اللّهُ تعالى له، راجيًا مرضاته، لا يُنفق رياءً ولا سمعة، متيقّنًا أنّ ما يقدِّمَه هو القرضُ الحسَنُ الذي وعَدَ اللّهُ بقبولِه مضاعفًا، فاللّه سبحانه يتكفّل لهذا المُنْفِق بأن يُضاعِفَ له عطاءَه، حتّى يصير الدِّرْهَمُ الواحد كسَبْعِ مِئَةٍ درهم. فالقرضُ الحسَنُ عند اللّه لا يُقابَلُ بمثله، بل يُجازى بعطاءٍ واسع

مَـن أقـرض الـكـريـم؛ ربـح الـنّـعـيـم ومـن أنفق في سبيله؛ فـاز بـعـطـائِـهِ المُقيم

(1) السمين الحلبي، عمدة الحفاظ: (قرض).
(2) مكي القيسي، الهداية: 11/ 7312.
(3) الخليل، العين، وابن فارس، مقاييس اللغة، وابن منظور، لسان العرب، والزبيدي، تاج العروس: (ضعف).
(4) الأزهري، تهذيب اللغة، والجوهري، الصحاح: (ضعف).
(5) أبو حفص النسفي، التيسير في التفسير: 14/ 293.

عظيم، فإذا أنفَقَ العبد كان له من الأجر جزاءٌ كريمٌ جزيلٌ، لا يَقِفُ عند حدود المالِ والمُضاعفَةِ فحَسْبُ، بل بَعْدَهُ وعْدٌ أكبرُ بدارِ الكرامة وهي الجنّة[1].

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغيُّ:

دلالَةُ الاستئنافِ في قولِهِ: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى﴾:

تعليلٌ للوَعْدِ بالحُسْنى، فمَنْ يُقْرِض اللهَ يَجِد العطاءَ مُضاعفًا

الآية واقعة موقعَ التّعليل والبيان لقوله: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾، وما بينَهُما اعتراضٌ لا يقدَحُ في ترابط السّياق، فالآية تُصوّر حال المنفِق في سبيل الله بصورةِ مَن يُقرض مولاه، وتُصوِّر جزاءَ الله على ذلك بصورَةِ المُسْتَقْرِض الكريم، الذي يُجزل العطاءَ، ويُحسن الوفاء[2].

غرَضُ التّعبير بالاستفهام في قوله: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾:

سؤالٌ في اللّفظِ، وتحضيضٌ في المَعْنى، وتشريفٌ في المَنْى

الاستفهامُ في الآية وارِدٌ على وجهِ التّحضيضِ والإلهاب والتّحفيز، قصدًا إلى التّهييج على الإنفاق في الخير، وكأنّما طُرح السّؤال إظهارًا لنُدْرَةِ مَن يَنْهَضُ بهذا الفضل، وتعظيمًا لمن يتأهّل له، أو أن يتطلّب من يُقدم على الفعل، ويتحرّى تعيينَهُ؛ ليُسند إليه العمَلُ أو يجازيه عليه[3]، وهو يَحْمِلُ في طيّاته إغراءً بالإنفاق في سبيل الله؛ إذْ إنّ القَرْضَ في عُرف النّاس لا يعود بزيادةٍ، بل يُردّ كما أُخذ، أمّا من يُقرض الله تعالى، فلا يَقْتَصِرُ جزاؤه على استردادِ ماله، بل يعودُ عليه مضاعفًا، محمّلًا بالأجر والثّواب، فهو قَرْضٌ رابح مضمون، لا ضائعٌ مفقود؛ لذلك قال سبحانه: ﴿فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾ [البقرة: 245][4].

(1) ابن جرير الطبري، جامع البيان: 23/ 177 - 178.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 27/ 377.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 2/ 481، و: 27/ 377.
(4) المطعني، التّفسير البلاغيّ للاستفهام: 1/ 133.

الغرَضُ مِن التّعبيرِ باسْمِ الإشارةِ في قوله: ﴿ذَا﴾:

إبـــرازُ أهـمّـيَّـة القَرْضِ وتعظيمُ شأنِه

عُبِّر باسم الإشارةِ لاسْتِحْضارِ حالِ المُقْتَرِض في صورة الحاضِر المَشْهودِ، الماثل للنّداء[1]، تعظيمًا للمقام، وإجلالًا لمن يتأهّل لهذا الشّرف الجليل، و"جاءت ﴿ذَا﴾ عقب اسمِ الاستفهام، على جهة الإشارة المجازيَّة، ليُصَوَّر في ذِهْنِ السّامع شخصٌ موهوم مجهول قد صَدَرَ منه هذا الفعلُ الجليل، فيُطلب تعيينُه، وهذا الأسلوب البلاغيُّ إنّما يُراد به إبرازُ أهمّيَّة الفعل وتعظيم شأنه، واستدعاء الهمّة لمعرفةِ مَن يتشرّف بالقيام به"[2].

سرّ التّعبير بالموصول وصِلَتِهِ في قوله: ﴿ٱلَّذِى يُقْرِضُ﴾:

رَسْـــمُ ملامح الاســتــحــقــاق الجزيلِ، وجَعْلُ الإقراضِ الحسن سبيلًا للفضل الجليلِ

جاء التعبير "بالموصولِ كنايَةً عن أنّ الألسنة تتحدَّث به عند كلِّ أمرٍ ذي شأن ومقام"[3]، كما جاء التّعبيرُ به لإظهار العلّة التي اسْتُحِقَّ بها الجزاءُ العظيمُ، "وإيذانًا بالمدح والتّكريم[4]؛ إذ كانت صِلَةُ الموصولِ - وهي الإقراضُ الحسَنُ - سببًا موجِبًا للمُضاعفة والأجر الكريم المذكورَيْن في قوله: ﴿فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥ وَلَهُۥٓ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾، فكأنّ الصّلة رَسَمَت ملامِحَ الاسْتِحْقاقِ، وجَعَلَت الفِعْلَ وحدَهُ كافيًا لاستجلابِ فَيْضِ العَطاء الإلهيّ. فالموصوليَّة هنا لا تَقْتَصِرُ على بيان الفاعِلِ، بل تَحْمِلُ في طيّاتها تمجيدًا لمقامه، وتنويهًا بمكانته.

بلاغَةُ الجَمْعِ بينَ الاستفهام والموصولِ:

سؤالُ العَظَمَةِ وهَيْبَةِ المقام في أفصح الكلامِ

قولُهُ تَعالى: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى﴾ أسلوبٌ اجْتَمَع فيه مِن أدوات البلاغةِ أرْقاها؛ إذِ التَحَم فيه الاستفهامُ باسْمِ الإشارة والموصول، ليُفصح عن معنًى يعزّ وقوعُه، ويجلّ مقامُه، فهذا التَّركيب لا يُسْتَعْمَل إلّا في المواطن التي يُسْتَعْظَم فيها الفعل، ويُسْتَبْعَد تحقُّقُه، فيقال: مَن

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 27/ 377.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 2/ 481.
(3) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 2/ 872.
(4) محمّد الهلال، تفسير القرآن الثّري: 11/ 334.

ذا الذي يَفْعَلُ كذا؟ إذا كان الفعلُ جليلًا لا يُرتكب إلّا بقدرة نادرة، أو إذْنٍ عظيم، كنَحْوِ قولِه سبحانه: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: 255][1]، والجمع هنا أسلوبٌ لا يُسْتَعْمَل إلّا في مقامات الشّرف والعظمة[2].

دلالةُ التّعبير بالفعل ﴿يُقْرِضُ﴾ مادَّة وصيغَةً، وسرُّ اسْتِعارَتِه:

تأنيسُ العطاءِ الرّبّانيّ في القرض والبيع في سوق الإيمان والجزاء

جاء التّعبير بـ (القرض) دون (التّصدّق)؛ لِما في لفظ القَرْضِ مِن دلالةٍ مخصوصَةٍ على طلب الجَزاء والمكافأة؛ إذِ القَرْضُ في أصلِه ما يُعطى في مقابل يُرجى ردّه، أو يُلتَمَس عليه الجزاء[3]، فناسَب هذا اللّفظُ المقامَ؛ لأنّ المُنْفِقَ في سبيل الله يُرجى له عِوَضٌ مضاعَفٌ. والتّعبيرُ بالفِعْلِ المضارع ﴿يُقْرِضُ﴾ لإفادة التّجدّد والاستمرار، في إشعارٍ بفَتْحِ باب الإنفاق في كلّ وقت، وترغيب دائم لا ينقَطع.

واختيرَ لَفْظُ (القرض) تأنيسًا وتقريبًا للمَعْنى إلى أذهان النّاس بما يعبّر عن مفهوم مألوف لديهم، مع أنّ الله ﷻ هو الغنيُّ الحميد، فجاء التّشبيه ليُقَرِّب عطاءَ المؤمن في الدّنيا المُرْتَقب لَهُ ثوابًا أزليًّا في الآخرة، بصيغة القرض الذي يُرتجى منه الرَّدّ. كما صَوَّر سبحانه في مواضعَ أخرى بيعَ النّفس والمال في سبيل الجنَّة[4].

الفعل ﴿يُقْرِضُ﴾ بين الحقيقة والمجاز:

القَرْضُ الإلهيّ عطاءٌ يُجْزى به في الدّنيا والآخرة

اسْتُعْمِل الفعل ﴿يُقْرِضُ﴾ استعمالًا مجازيًّا؛ إذ شبّه الإنفاق في سبيل الله بالقرض، تنزيلًا له منزِلَة من يُعطي مالَه لغَيْرِه على أملِ الجزاء، فكان المعنى: مَن أنفَق مالَهُ خالصًا لوجه مولاه، فكأنّما أقرضَهُ إيّاه، وعدًا من الله بالخُلف والجزاء الأوفى[5]. والأصل في

(1) المراغي، تفسير المراغي: 27/ 167.
(2) طنطاوي، التّفسير الوسيط: 14/ 207.
(3) القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 3/ 239، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 2/ 482.
(4) القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 3/ 240.
(5) الزّمخشريّ، الكشّاف: 4/ 474.

لفظ (القرض) إسلافُ المالِ ونحوهِ بقَصْدِ اسْتِرْدادِ مِثْلِه، ثُمّ ارْتَقى به الاستعمالُ القرآنيُّ ليُسْتَعْمَل مجازًا في كلّ بَذْلٍ يُقْصَد به الجزاء، فشَمِلَ بذلك بَذْلَ النّفس والمال والعمل رجاءَ الثّواب من اللّهِ سبحانه. فكان الفعل ﴿يُقْرِضُ﴾ في الآيةِ جامعًا بين الحقيقة والمجاز[1]، دالًّا على أنّ ما يُبْذَلُ في سبيل اللّه لا يَضيع، بل هو مضمونُ العِوَض، محفوظُ الجزاءِ.

ومن رآه حقيقة جعل القرض كلّ ما يقدَّم ليجازى عليه، والحكمة من هذا التّعبير التّنبيه إلى أنّ ما يُقدَّم في سبيل اللّه لا يضيع، كما أنّ القرض لا يُهمل أداؤه، فكذلك الثّواب على هذا الإنفاق مضمون لا محالة، وهو راجع إلى المكلّف بحقّ وعد الكريم[2].

سرّ التّعبير بالاسم الأحسَنِ ﴿ٱللَّهَ﴾:

قَـــــرْضٌ في الظّاهِر، ومثوبة في الباطنِ

عُبِّر بالاسم الأحسَنِ ﴿ٱللَّهَ﴾ دون لفظ (الرّبِّ) في قوله تعالى: ﴿يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ تعظيمًا لوجه اللّه الذي له كمالُ صِفاتِ الجلال والكمال والجمال، فيكون عطاؤُهُ في صورة القَرْضِ رجاءً في الثّواب من اللّه ﷻ[3]؛ إذ لا يُقْرَضُ إلّا مَن يُرْجى عطاؤُه.

دلالة التَّعْبيرِ بالمصدر مُنَكَّرا ﴿قَرْضًا﴾:

في إقراض المليكِ إخلاصُ النّفوسِ واصـــطـــفـــاءُ النّفائس

لفظ ﴿قَرْضًا﴾ في الآية الكريمة مفعول مطلق يُجَسِّدُ المعنى في أنقى صوَرِه، ويجعل الإقراض فعلًا خالصًا للّه، لا تَشوبُهُ منَّةٌ ولا رياء، فالنّحويون يطلقون المفعول الحقيقيَّ على المصدر المنصوبِ أو المفعول المطلق[4]، وكأنّ الإقراض ذاتَهُ مظهرُ إخلاصٍ محض، وتجرّدٌ عن الدّنيا للّه الواحد الأحد؛ إنّه عطاءٌ للّه تعالى لا لغيره،

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 2/ 481.
(2) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 6/ 499 - 500.
(3) البقاعيّ، نظم الدّرر: 19/ 270.
(4) ابن يعيش، شرح المفصل: 1/ 272.

وتحرٍّ لأكرم المال، وإنفاقٌ في أشرف الجهات[1]. فالآية تُصعّد المَعْنى من مجرّد التّصدّق إلى مقام المعاملة مع الله التي لا يُراد بها إلّا وجهه سبحانَه.

وورود القَرْضِ مُنكَّرًا يفيد الإطلاقَ وتعدّدَ وجوهه؛ إذْ يَحْتَمِلُ أن يكون المقصودُ به التّسبيحَ والتّحميدَ والتّكبير والتّهليل؛ لِما فيها من صَفاء النّيّة وخلوصِ العِبادة، كما قَد يُراد به النّفقة على الأهل؛ لِما فيها من سَعْيٍ في إعفاف النّفس وإعالة العيال. أو يُراد به التقرّب إلى الله بالنّوافل والتّطوّع بالعبادات؛ لِما فيها من محبّة القُرْب والزّلفى. أو يشمل سائرَ أعمال الخير والبِرّ والمعروف، أو يُخصّ بالنّفقة في سبيل الله؛ لِما فيها من بَذْلِ المال خالصًا لنُصرة الدّين[2].

بلاغةُ الاستعارةِ التَّصريحيَّة أو التَّمثيليَّة في قوله: ﴿قَرْضًا﴾:

قـرضٌ لا يُخشى ضياعُهُ، بل يُردُّ بالمضاعفةِ

في قوله تعالى: ﴿قَرْضًا﴾ استعارة تصريحيَّة، فقَدْ شُبّه الإنفاقُ في سبيل الله بالقرض الحسَن، فحُذف المشبّه وذُكر المشبّه به، ووجهُ الشَّبه ما في القرض مِنْ رجاء الرّدّ والمضاعفة؛ وهو ما يُناسِبُ مقامَ الحثّ على الإنفاق في سبيل الله الذي نَهى الله سبحانه عن تركِهِ في قوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنفِقُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[3].

ويجوز أن يكون استعمالُ القرضِ هُنا استعارةً تمثيليَّة بديعة؛ صوِّرَ فيها حالُ المنفق في سبيل الله، مخلصًا متحرّيًا أكرم الجهات، بحالِ مَن يُقرض غيرَهُ طيّبَ النَّفس، طمعًا في الرَّدّ والجزاء. فجُعل الإنفاقُ كالقرض، وجُعل الله ﷻ في تمثيل كريم - ولله المثَلُ الأعلى - كالمستقرِض الذي يردّ القرض مضاعفًا، جزاءً وإكرامًا[4].

(1) إسماعيل حقي، روح البيان: 9/ 358.
(2) الماوردي، النكت والعيون: 5/ 472.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 27/ 377.
(4) الآلوسيّ، روح المعاني: 14/ 174.

سرّ وصْفِ القرضِ بالحُسْنِ دونَ غيره:

تكريمٌ للإنْفاقِ وتَشْريفٌ للمُنْفِق

وُصِفَ القرض بالحُسْنِ دون سواهُ مِنَ الأوصافِ؛ ليُضفي عليه بُعدًا معنويًّا يليق بجلال المخاطَب والمخاطِب؛ فالحُسْنُ هنا ليس في محضِ العطاء، بل في صفائهِ ونزاهته ومقصده، فهو قرضٌ يُصرف في وجوه البرّ والخير والإحسان، ويُبتغى به وجهُ الله تعالى، خاليًا من المنّ والأذى[1]، ويكون "من وجهٍ حلال، ولا يُكدّره تطويلُ الوعد، ولا يُنْتَظَرُ عليه كثرةُ الأعواض"[2]، فإذا كان كذلك ففيهِ "تشريفٌ للمُنْفِق وتكريمٌ لفعله"[3].

معنى الفاءِ ودلالَتُها في قوله: ﴿فَيُضَٰعِفَهُۥ﴾:

مَن أقرض اللهَ؛ وجد الجزاءَ مضاعفًا والعطاءَ فيّاضًا

الفاءُ في قوله تعالى: ﴿فَيُضَٰعِفَهُۥ﴾ فاءُ السّببيَّة الدّالّةُ على أنّ المُضاعفَة أثَرٌ مباشِرٌ ومترتّب على القَرْضِ الحسَن، فكأنّما جَعَلَ اللّه الإقراضَ له سببًا واجبًا في فيضِ الجزاء، وعلّةً مؤكَّدةً في فيض العطاءِ[4].

أثَرُ تعدّد القراءاتِ في قوله: ﴿فَيُضَٰعِفَهُۥ﴾ على المَعْنى المُرادِ:

بين ترتّب الجزاء على فعل الإقراضِ والتّحريضِ على المبادرة بالقَرْضِ الحسَنِ

في قوله تعالى: ﴿فَيُضَٰعِفَهُۥ﴾ أوجهٌ في القراءة؛ الأولى: في حركةِ الفاءِ؛ فَقد قرأ ابن عامر وعاصمٌ ويعقوب بالنّصب، وقرأ الباقون بالرّفع. والثاني: في حذف الألِفِ وتشديد العين؛ فقرأ ابنُ كثير وابن عامر وأبو جعفر ويعقوبُ بالحذف والتّشديد، وقرأ الباقون بالإثبات والتّخفيف[5]. فيتحصَّلُ مِنْ هذين الوجهين أربعُ قراءاتٍ؛ ﴿فَيُضَٰعِفَهُۥ﴾ - بالمدِّ والتَّخفيف ونصبِ الفعل - ، وبها قرأ عاصمٌ. و ﴿فَيُضَٰعِفُهُۥ﴾ - برفع الفعل مع المدِّ والتَّخفيف - وهي قراءة

(1) الماوردي، النكت والعيون: 5/ 472.
(2) القشيري، لطائف الإشارات: 3/ 536، والفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 29/ 454.
(3) الشوكانيّ، فتح القدير: 5/ 202.
(4) البقاعيّ، نظم الدّرر: 19/ 270، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 27/ 377.
(5) ابن الجزري، النشر: 2/ 228.

نافع وأبي عمرو وحمزةَ والكسائيِّ وخلفٍ العاشرِ. و﴿فَيُضَعِّفُهُۥ﴾ - بالقصْرِ والتَّشديد مع رفعِ المضارعِ - ، وقرأ بها ابن كثيرٍ وأبو جعفرٍ. و﴿فَيُضَعِّفَهُۥ﴾ - بنصب المضارعِ مع القصْرِ والتَّشديد - وقرأ بها ابن عامرٍ ويعقوبُ.

وتنوّعت القراءاتُ في قوله تعالى: ﴿فَيُضَٰعِفَهُۥ﴾، لتُظْهِر بُعْدًا بلاغيًّا دقيقًا؛ فقراءة النّصب واردَةٌ مَوْرِدَ الجواب للاستفهام، مؤكّدةً على عُلقةِ الرّبط والتّسبيب[1]. وكأنّ الجزاء الموعودَ مترتّب حتميٌّ على فعل الإقراض. أمّا قراءة الرّفع فعُطِفَت على (يقرضُ)، أو هو على الاستئناف، على تقدير: فهو يضاعِفُ[2]. فجاء المعنى محرّضًا على المبادرة بالقرض الحسن؛ لأنّ المضاعفة هي النَّتيجة القطعيَّةُ لذلك الفعل، والإقراض سببٌ[3]، وكأنّ الآية تقول: أقْرِض يُضاعَفْ لَك؛ إذ الإقراضُ علّة العطاء.

أمّا حذفُ الألف والتّشديد؛ فإنَّ التّشديد دالّ على التّكرير وإدامة الفعل واستمراره[4].

دلالةُ التّعبير بالتّضعيف دون الزّيادةِ في قوله: ﴿فَيُضَٰعِفَهُۥ﴾:

في قوله تعالى: ﴿فَيُضَٰعِفَهُۥ﴾ إيماءةٌ بليغة إلى أنّ الله تعالى لا يقتَصِرُ في الجزاء على قدر العمل، بل يضمّ إليه مثلَهُ مِنَ الفَضْلِ والكرم[5]، فالمُضاعَفَةُ هُنا إشعارٌ بتَجاوُزِ العدل إلى التَّفضّل؛ حيث يُضاف إلى الثّواب المستحقّ تفضُّلًا في الأصلِ ثوابٌ آخَرُ من خزائن الإحسان زيادةً في التَّفضُّلِ. فالتّعبير بالفعل ﴿فَيُضَٰعِفَهُۥ﴾ دون لفظ الزّيادةِ؛ يحملُ دلالةً بلاغيَّةً عميقة؛ إذ اختير التّضعيفُ لإبراز معنى

تصويرٌ تفاعليّ لعِظَمِ الثّواب، وترغيبٌ في العمل الصّالح

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 19/ 271.
(2) ابن زنجلة، حجة القراءات، ص: 699.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 27/ 377.
(4) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص: 98.
(5) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 29/ 455.

المبالغة في الثّواب، ولأجل التّفضيل[1]: فجاء أولًا بصيغة التّضعيف التي تفيد التّكرير والتّكثير، ترغيبًا في العمل الصّالح. وثانيًا، صيغَ الفعل على وزن المفاعلة ما يضفي على المعنى بعدًا تفاعليًّا بين العبد وربّه، ممّا يعظم الأثر ويقوّي الرّجاء. وثالثا التّفضيل، إذ إنّ التّضعيف لا يكون إلّا لما يستحقّ الزّيادة والتّكريم. والتّعبير بالفعل المضارع يوحي بتجدُّد العطاء واستمراره، ويفتح آفاق الرّجاء أمام المؤمن، إذ يُصوّر المضاعفة على أنّها سنّة إلهيّة جاريّة، لا تنقطع ولا تُحدُّ بزمان، وأنّ فضل الله حاضر دائم، وأنّ إقراضه سبحانه لا يضيع، بل يُتبع بعطاء مضاعف متجدّد من فيض كرمه.

دلالةُ صيغة المُفاعلة في لفظِ المُضاعفَة:

مبالغةٌ لا مُشاركَةٌ

ليس استعمالُ صيغة المُفاعلَة على حَقيقَتِها؛ إذ لا مُشاركَةَ في الفعل، وإنّما أُتي بها لِما تُشعِر به مِن مبالغةٍ تدلُّ على شدّة الفعل أو كثرةِ وقوعه، فكانت للمبالغَةِ لا للمُشاركة[2].

دلالةُ اللّام في قوله: (لَهُ):

لامُ الاستحقاق في موضع التّتويج؛ هو جزاء المؤمن الكريم

اللّام في قوله تعالى: ﴿وَلَهُۥٓ أَجۡرٞ كَرِيمٞ﴾ لامُ الاستحقاقِ والاختصاص[3]؛ اختصاصِ الأجرِ الكريم بالمُؤمِن دلالةً على أنّه جديرٌ به ومستحِقٌّ لَهُ - على وجهِ التَّفضُّلِ - دون منازع، فهو جزاءٌ خالص لمَن تحقَّق بالإيمان والعمل الصّالح.

الغرض من تقديم الجارّ والمجرور (له):

انفراد المؤمن بالأجر الكريم تخصيصًا وتشريفًا

تقدَّم الجارّ والمجرور في قوله تعالى: ﴿وَلَهُۥٓ أَجۡرٞ كَرِيمٞ﴾ لتأكيد الاختصاصِ والاهتمام؛ إذ أُسند الأجرُ الكريم إلى المؤمن على وجهِ القَصْر، فجاء التّقديمُ توكيدًا على أنّ ذلك الجزاء العظيم لا يكون إلّا له، فهو وحدَهُ المستحقّ لهذا الأجر، لا يُشاركه فيه غيره.

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 19/ 270.
(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 1/ 238، والآلوسيّ، روح المعاني: 2/ 163.
(3) محمّد الهلال، تفسير القرآن النّري: 11/ 335.

سرُّ وصف الأجر بالكريم دون العظيمِ:

كـرم الأجـر في مقابلة العمَلِ، وتعظيمُ الفَضْلِ لا المعاوضة

سُمّي الأجر كريمًا لا عظيمًا؛ لأنّ الكرم هو سببُ ذلك التّضعيف، وبه حصلت الزّيادة وتفجّرت ينابيعُ العطاء، فجاء الوصف نابعًا من جوهرِ الأجر وأصله، لا مِن حَجْمِه ومقداره؛ إذِ الكرَمُ هو مصدَرُ الفَيْض، وأصلُ النّمو، فكان كريمًا في ذاتهِ مِن هذا الوجه والاعتبار[1]، والأجرُ وحدَهُ كافٍ، فما بالكم إذا ضوعِفَ؛ فأوجب التّنافس فيه، والحرص على نيله[2]. فوَصْفُ الأجر الكريم يدلُّ على النّفاسة، فهو أرفَعُ أنواعِ الأجور قدرًا وأعلاها منزلة، فإنّ الكريم في كلّ شيء هو ما نَفُسَ وخَلُصَ، وبلغ الغايةَ في الشّرف والتّمام[3]. والأجر الكريم ليس وصفًا عابرًا، بل إشارةٌ بليغة إلى نوعيَّة الأجر لا كمّيَّته، "ففي هذا التّعبيرِ جمعٌ بين الكَيْفِ والكمِّ، فمضاعفة الأجر بَيَّنَتِ الكمّ"[4].

الغرض مِنَ التّنكير في قوله: ﴿وَلَهُۥٓ أَجۡرٞ كَرِيمٞ﴾:

جـلالُ الأجْـرِ وعـظـمَـتُـهُ في وعْدِ اللهِ تعالى لعبادِهِ

التّنكير في قوله تعالى: ﴿أَجۡرٞ كَرِيمٞ﴾ دالٌّ على عِظم هذا الأجر وجلالتِه، فهو أجرٌ لا يُحدّ ولا يُحاط به تصوُّرًا، ولا يعلم قدرَهُ إلّا اللّه تعالى[5]، يجودُ به اللّهُ تعالى وتفيض به مِنَّتُه، فهو أجرٌ عظيم في ذاته، كريمٌ في مصدره، جزيل في أثره، لا تُدركه العقول ولا تبلغه الأماني.

الغرض من التّعبير بالجملةِ الاسميَّة في قوله: ﴿وَلَهُۥٓ أَجۡرٞ كَرِيمٞ﴾:

أجـرٌ كـريـمٌ جليلٌ، لا يفنى ولا يزولُ

لمّا تقرّر عند اللّغويين والبلاغيّين دلالةُ الجملةِ الاسميَّة على الثّبوت[6]؛ فإنّ قوله تعالى: ﴿وَلَهُۥٓ أَجۡرٞ كَرِيمٞ﴾ يدلّ على ثبوت الأجر

(1) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 29/ 455.
(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 8/ 207.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 27/ 378.
(4) محمّد الهلال، تفسير القرآن الثّري: 11/ 335.
(5) البقاعيّ، نظم الدّرر: 19/ 271، وطنطاوي، التّفسير الوسيط: 14/ 207.
(6) القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة: 2/ 133، والعيني، المقاصد النحوية: 1/ 512، وفاضل السامرائي، معاني النحو: 1/ 51.

وثبات جلالتِه وعظمته، فهو غيرُ مشوبٍ بالشّك أو النّقص، وهو أجرٌ كريم عظيم لا يتغيّر ولا يزولُ.

بلاغةُ ختمِ الآية باستحقاق الأجر الكريمِ:

خُتِمَت الآية بقوله: ﴿وَلَهُۥٓ أَجۡرٞ كَرِيمٞ﴾؛ ليكون مسكُ الخِتام وعدًا زائدًا على ما سبقَهُ من التّضعيف المترتّب على القرض الحسن[1]، فإنّ الأجر الكريم ليس مجرَّد مقابلة للقرض الحَسَن، بل هو عطيَّة سامِقَةٌ، وفضل زائدٌ، يتجاوَزُ مطلقَ الجزاءِ.

من القَرْضِ الحسن إلى فَضْلِ المُحْسِن، ومِنَ التّضعيف إلى الأجر المنيفِ

دلالة الاتّفاق والاختلاف مع الآية (245) من سورة البقرة:

قال الله تعالى: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِي يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنٗا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضۡعَافٗا كَثِيرَةٗ﴾ [البقرة: 245]، وقال سُبحانَهُ: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِي يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنٗا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥ وَلَهُۥٓ أَجۡرٞ كَرِيمٞ﴾، وقد تشابَهت آيةُ البقرة وآيةُ الحديد في الدّعوة إلى الإنفاق من خلال تصويره بالقَرْضِ الحسن لله تعالى، غيرَ أنّ التّعبير اختلف تبعًا لسياق كلّ آية ومقصدها البلاغيِّ:

تنوّع التّعبير بين حثِّ المجاهِد وترغيب المُنْفِقِ؛ من مضاعفة الأجر إلى إطلاقهِ وكرمَهِ

ففي آية البقرة يقول الله تعالى: ﴿فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضۡعَافٗا كَثِيرَةٗ﴾ [البقرة: 245]، فالعنايَةُ كانَتْ على الكمّ؛ فجاء التّعبير بصيغةِ التّضعيف الكثيرِ غيرِ المحدّد، ممّا يبعَثُ الحماسَ في النّفوس لبَذْلِ المال، ولا سيّما أنّ الآية وردت في سياق الجهادِ؛ حيثُ الحاجّة إلى التّحفيز المادّيِّ والمعنويِّ معًا، وزيادةُ الأضعاف تعبيرٌ عن عِظَمِ الأجر ومضاعفة الثّواب، وقد بُيّنت هذه الأضعاف في موضعٍ آخرَ بأنّها تبلُغُ سبْعَمِئةٍ وتزيدُ ﴿وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: 261].

أمّا آية الحديد فجاء فيها قوله: ﴿فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥ وَلَهُۥٓ أَجۡرٞ كَرِيمٞ﴾، فذُكر التّضعيفُ دون تحديد، ثُمَّ أُتبع ببيان النّوع لا الكمِّ فقط، فجاء

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 10/ 104.

الوصف بـ ﴿أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾، فجمعت الآيةُ بين الوعد بالمضاعفة من جهةٍ، والوصفِ الكريم للأجر من جهةٍ أخرى، فكان في ذلك ترغيبٌ جامِعٌ بين الوفرة والجلالة، وهذا مناسب لسياق آية الحديد التي تتحدّث عن الإنفاق العامّ[1].

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

القَرْضُ والدَّيْن:

الدَّينُ أعـمُّ مِنَ القرضِ

عُبِّر في قوله تعالى: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ بلفظ القَرْضِ دون لفظِ الدَّين؛ لِما في القَرْضِ من خصوصيَّة الدّلالة على العطاء الفوريِّ المَحْضِ دون تأخير، المقترن بالتّجرّد عن المنّة، والمبنيّ على نيّة الرّدّ والمجازاة، فهو يشير إلى مال يُعطى حالًا لله تعالى بإخلاص، ويرتَقِبُ العبدُ عِوَضَهُ من الكريم لا من الخلق، ففي تسميتِهِ قرضًا تأكيدٌ "لاستحقاق الثّواب به؛ إذ لا يكون قرضًا إلّا والعِوَضُ مستحقّ به"[2]. والدَّيْنُ قد يُفهم منه ما اشْتُرِط فيه الأجل، أو ما يترتّب على بيع ونسيئة، ويكون بمثلِهِ أو عَيْنِه[3]، ممّا لا يناسب المقام العلويّ الذي يتحدّث عن بذل مباشرٍ للمولى الكريم سبحانه من غير عَقْدِ مصلحة بشريَّة. فاختيارُ القرض هو اختيار بيانيٌّ يوحي بالإخلاص، والعطاء الفوريِّ، والتّعويض الإلهيِّ الكريم، مع بُعدٍ عن المعاملة البشريَّة وأحكامها.

التَّضعيف والزّيادة:

أجـــر يتـكـاثـر وفضل يتسامى في تجلّي الكرم الإلـــهـــي في أضعاف كثيرة

في قوله تعالى: ﴿فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥ﴾ اسْتُعْمِلَ لفظُ المُضاعَفَة، ولم يُسْتَعْمَل لفظ الزّيادة؛ لِما في المضاعفة من دلالةٍ على التّكرار والوفرة والزّيادة المتراكمة بمِثْلِها أو أكثر[4]، لا زيادة مجرّدة عن

(1) محمّد الهلال، تفسير القرآن الزّري: 1/ 481.
(2) الجصاص، أحكام القرآن: 1/ 547.
(3) العسكري، الفروق اللغوية، ص: 171، والمطرزي، المغرب في ترتيب المعرب، ص: 379.
(4) المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، ص: 307.

التّحديد الدّالة عَلى الفضل[1]، فالزّيادةُ قد تكون يسيرةً غيرَ موصوفَةٍ، أمّا المضاعفة؛ فتوحي بأنّ الأصل يُرَدّ مكرّرًا مثلُه مَرَّتين، أو مرارًا مضاعفةً حتّى يصلَ بالأجر والجزاء إلى سَبْعِمِئة ضِعْفٍ[2]؛ ليكْشِفَ عن كرم يفوقُ التّصوّر والمقاييس، وهذا من تمام البلاغة في سياق ترغيب النّفوس في الإنفاق؛ إذْ لَم يُذْكَر أنّه محضُ فَضْلٍ، بل وعد بمُضاعفات كثيرة، وهو أبلغ في تصوير الكرَمِ، وأعمَقُ في تحريكِ القَلْبِ، وأدقّ في التّعبير عن عظمَةِ الجزاءِ الرّبّانيّ.

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة: (زيد).

(2) ابن جرير الطبري، جامع البيان: 23/ 177.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد التاسع والخمسون،
سورة الرَّحمن من الآية 31 إلى سورة الحدِيد الآية 13
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد التاسع والخمسون، سورة الرَّحمن من الآية 31 إلى سورة الحدِيد الآية 13
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 59 ، 802 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-648-68-0
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 59 : المجلد التاسع والخمسون، سورة الرَّحمن من الآية 31 إلى سورة الحدِيد الآية 13.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-648-68-0
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-7377148 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
"تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام"
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي "النجار"